مـــن يـحـمـي الـنـظـام الـديـمـقـراطـي؟

يوسف علوان

تتعرض الأنظمة الديمقراطية إلى الكثير من التشويه والتحريف من قبل السياسيين وذلك للحصول على المكاسب الشخصية والفئوية. وهناك شواهد كثيرة في التاريخ على التحريف الذي لا يقتصر فقط على تشريع قوانين وقرارات تصب في تحقيق عملية تحريف النهج الديمقراطي وتعطيل العملية برمتها وتحويلها إلى نظام مسخ يسمى (ديمقراطي). وأوضح تجربة على ذلك صعود هتلر في ألمانيا بواسطة الانتخابات (وهي أهم وسائل الديمقراطية) ثم إبطاله قوانين النظام الديمقراطي وتحويله إلى نظام دكتاتوري قاد العالم إلى حرب راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر ودمار شامل لدول عديدة.

الديمقراطية بحاجة الى من يحميها

وهناك صور قريبة في بلدان منطقتنا، منها السودان الذي تحول من بلد ديمقراطي بعد الحركة العسكرية التي قادها (سوار الذهب) على نظام فردي متهرئ كان على رأسه دكتاتور عسكري (النميري) ،وبعد الإطاحة به قامت في السودان انتخابات، وللتاريخ فإن الرجل (سوار الذهب) الذي هيأ لإقامة الانتخابات لم يشارك فيها وسلم السلطات إلى الشخص المنتخب، وهذه حالة نادرة في دول منطقتنا، وبعد المرحلة الأولى من الانتخابات ألغيت الديمقراطية وأقيم نظام عسكري دكتاتوري قاد البلاد إلى حرب طويلة ومن بعدها تقسيم السودان إلى بلدين متحاربين.

فما الذي يحمي النظام الديمقراطي من التحريف أو سيطرة فرد أو أفراد يصلون إلى سدة الحكم ثم ينقلبون على الديمقراطية ويحولونها إلى دكتاتورية بغيضة، أو أنظمة ديمقراطية مشوهة كثيراً ما تقود بلدانها إلى حروب ونزاعات لا تنتهي. ما هي الضمانة في استمرار النظام الديمقراطي والحفاظ على مكتسبات الشعوب التي تمارس الديمقراطية، خصوصاً نحن نعيش تجربة ديمقراطية جديدة متعثرة ليس من المستبعد أن تتحول إلى دكتاتورية فردية أو دكتاتورية أغلبية عاجزة عن حل مشاكل البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..

لابد للنظام السياسي وبالأخص الديمقراطي من مرتكزات تحمي البلد الذي يقام فيه ذلك النظام، وأهم تلك المرتكزات هو الفصل بين السلطات الثلاث؛ القضائية والتشريعية والتنفيذية. والسلطة التنفيذية هي السلطة التي كثيراً ما تستبد بالسلطات وتتحول إلى دكتاتورية تقود البلد على هواها، بعد أن تعطل السلطتين القضائية والتشريعية، من خلال تعطيل الهيئات المستقلة، التي تقوم بمراقبة عمل السلطة التنفيذية، وتعمل كذلك على تعطيل السلطة القضائية والتشريعية.

إن وجود هيئات مستقلة، وضمان استقلالية هذه الهيئات، وعدم استطاعة السلطة التنفيذية التدخل في عمل هذه الهيئات والتأثير عليها، من خلال تعيين ناس موالين لهذه السلطة، لتتغاضى تلك الهيئات المستقلة عن الأخطاء، التي ترتكبها السلطة التنفيذية، وعدم محاسبتها هي إحدى ضمانات استمرار النظام الديمقراطي.. ومن أهم الهيئات؛ هي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حيث "تم إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في ٥/٣١/ ٢٠٠٤ لتكون حصراً السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق".

والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير بية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية و التشريعية القضائية ،

وتملك بالقوة المطلقة للقانون سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الانظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية وهي مؤلفة من مجلس المفوضين (المجلس)والإدارة الانتخابية.

وقد شهد هذا العام محاولات حثيثة لاستبدال أعضاء مجلس المفوضين، للضغط على عمل المفوضية. وهذا ما يعرقل هدف المفوضية في قيام انتخابات نزيهة توفر الفرصة لجميع أفراد المجتمع العراقي للمشاركة في الانتخابات.

وفي العراق هناك شبكة الإعلام العراقي التي أنشئت بهدف مراقبتها أداء الحكومة وتقويمه والمفروض أن تكون هذه الشبكة مستقلة ولا تستطيع السلطة التنفيذية التأثير عليها من خلال تعيين من يقومون بإدارتها، ونحن لا نشهد لهذه المؤسسة الإعلامية الخطيرة من استقلالية سوى اسمها، أما أجهزتها (صحافة/ فضائية/ راديو) فهي لا تختلف عما كان قائماً في النظام السابق مثل هذه الأجهزة من دور إعلامي يصطف إلى جانب السلطة التنفيذية، وخير دليل على ذلك دور شبكة الإعلام عند انطلاق التظاهرات في ٢٥ شباط التي كانت تطالب بإصلاح النظام ومحاسبة المفسدين والفاشلين في أجهزة الحكومة.. فقد تبنت موقف الحكومة حتى بعد أن خرج رئيس الوزراء على الملأ وأعلن أنه أعطى حكومته مهلة (١٠٠) يوم لتحسين أدائها.. وهذا اعتراف بوجود فشل في أداء حكومته في معالجة الأزمات التي كانت تعصف بأبناء الشعب العراقي وكذلك فشلها في تقديم الخدمات الضرورية مثل: أزمة الكهرباء والبطالة والسكن. إن هذه المؤسسة "ممولة من المال العام إلا أنه نظرياً لا سلطة للحكومةالعراقية عليها؛ لا من حيث تعيين المسؤول عنها ولا من حيث التدخل في سياستها، أي أنها مستقلة شأنها شأن القضاء." كان الأجدر بهذه المؤسسة الإعلامية أن تكون مع الشعب لا مع الحكومة. وسبب ذلك أن التعيينات لكوادرها العليا تكون من الحكومة نفسها وعدم استقاليتها عن الكتل المتنفذة.

ولا ننسى دور الإعلام الخاص (الصحافة/ الفضائيات/ الراديو) هذه الأجهزة الرقابية التي لا علاقة لها بالسلطة التنفيذية ولا تستطيع تلك السلطة التأثير عليها من خلال ممارسة الضغط عليها بشتى الوسائل وشراء ذمم صحفييها ومنظماتها المهنية. وقد كانت هناك محاولات كثيرة لاستمالة بعضها من خلال حصر نشر الإعلانات الحكومية في الصحف الموالية للحكومة.. وبهذا الأسلوب تتعرض تلك الصحف إلى الأزمات المالية بسبب عدم تغطية كلفة المطبوع الصحفي.

ومن الهيئات التي تشكل حماية للديمقراطية (هيئة النزاهة) التي من المفروض أن تكون مستقلة أيضاً وغير مرتبطة بالسلطة التنفيذية. لكن ما شهدناه في السنوات الأخيرة أن هناك صراعاً قام بين هذه الهيئة وبالأخص من تكفلوا بإدارتها وبين الحكومة.. انتهى الصراع إلى إبعاد كل الشخصيات التي حاولت أن تجعل هذه الهيئة تعمل بشكل مستقل وتقوم بكشف حالات الفساد التي وصلت إلى درجات مخيفة على أعلى المستويات.. وتحولت إدارتها بالوكالة مثل الكثير من المؤسسات والوزارات.

إن إصرار السلطة التنفيذية على ارتباط تلك الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء هو محاولة لكمّ أفواه تلك الهيئات، بعد إبعاد الشخصيات التي تعمل فيها وغير المرغوبة من قبل الحكومة واستبدالهم بمن يواليها.

كذلك اعتمدت الأنظمة الديمقراطية على دور البرلمان في مراقبة أداء الحكومة ومساءلة المقصرين في أداء واجباتهم التي كلفوا بأدائها.. وتلعب برلمانات الدول الديمقراطية دوراً كبيراً في محاسبة الحكومة عند إخفاقها حتى إسقاطها وإبعاد من تراه غير جدير بأداء مهامه. كذلك إصدار التشريعات التي يتطلبها تنفيذ فقرات الدستور التي تستلزم إصدار قوانين.. وقد أخفق مجلس النواب في هذين الواجبين المهمين والأساسيين، وذلك بسبب التركيبة التي قامت على أساسها الحكومة وهي المحاصصة التي سميت (شراكة) فلم يستطع مجلس النواب محاسبة الوزراء الذين فشلوا في أداء واجباتهم. كذلك لم يستطع هذا المجلس تشريع القوانين التي يحتاج إليها البلد ومن أهمها قانون الانتخابات وقانون الأحزاب وقانون النفط والغاز.. لذلك أصبحت العملية السياسية تسير من دون قوانين، ولم تشهد البلاد استقراراً سياسياً، وباتت أزمة الاختلاف بين الكتل لا تنتهي حتى تحل أزمة أخرى، وبدأت الأمور تأخذ منحىً خطراً، فقد توعد كل فريق بكشف ما للطرف الآخر من ملفات فساد.. وكأن جميع الكتل متفقون على إبقاء الشعب ومتطلبات معيشته التي صعبت عليه، آخر الأمور التي يفكرون بها.

كل هذه المحاولات. تعطيل دور الهيئات الرقابية المستقلة ومجلس النواب. تدفع البلاد إلى هاوية سحيقة.

ولا ننسى سلطة القضاء –التي تعتبر الضمان الكبير للحفاظ على النظام الديمقراطي وصون مؤسساته المستقلة لكي تبقى السلطة التنفيذية بعيدة عن التأثير في هذه المؤسسات. فقد نجحت الكتل الكبيرة في تحييد أو تجميد دور القضاء الذي يقع عليه أهم أمر؛ وهو تفسير الدستور ورفض القوانين التي تتعارض مع فقرات الدستور. وقد وقف القضاء بعد سن العديد من القوانين التي صادق عليها مجلس النواب وأقرها، موقفاً يخل بواجبه في رد القوانين التي تخالف الدستور، وهذه أهم واجباته التي أقرها الدستور في "المادة (٩٣): تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي: أولاً :. الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة" للحفاظ على المسار الديمقراطي، وأوضح صورة على ذلك الدعوى التي رفعها بعض السياسيين ببطلان تعديل قانون الانتخابات الذي أصدره مجلس النواب بالرقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩، وقد تضمن تعديلاً لقانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ حيث نص البند (رابعاً). من المادة (الثالثة) من التعديل على: (رابعاً:- تمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة التي حصلت على عدد من المقاعد بحسب ما حصلت عليه من الأصوات)، ويشكل هذا النص المعدل للنص الأصلي، تعارضاً مع الدستور، حيث سيؤدي بالنتيجة إلى تهميش ملايين من أصوات الناخبين واستبعاد العشرات من الكيانات السياسية الصغيرة، لكونها لم تحقق القاسم الانتخابي من خلال تجيير تلك الأصوات لصالح الكيانات الكبيرة الفائزة. وهذا تقصير واضح في أداء القضاء للحفاظ على الدستور وصيانة فقدانه من محاولات البعض لتشريع قوانين تصب في صالح طرف معين على حساب الأطراف الأخرى ،كل ذلك يستدعي إصلاح الخلل الذي وصلت إليه العملية السياسية بعد كل هذه المحاولات التي استطاعت فيها القوى المهيمنة على تسيير الأمور لصالحها وتفسير الدستور حسب رغباتها. إن هذا الإصلاح يتطلب من القوى التي تؤمن بالديمقراطية الحقيقية مساراً لهذا البلد الذي فقد الكثير من أبنائه والكثير من أموال خيراته التي ذهبت لجيوب الفاسدين بعد أن أمنت العقاب، بسبب ضعف الهيئات المستقلة التي كان واجبها كشف المفسدين وتقديمهم إلى القضاء للحفاظ على أموال الشعب الذي ما زالت نسبة كبيرة منه تعيش تحت خط الفقر.. كذلك ما زال العراق يعد من الدول التي تشغل أعلى المستويات في ترتيب الدول التي تعاني الفساد.

أخـطـــــــاء الأحـــــــــزاب

علي حسين عبيد

يستطيع المتابع المعنيّ أن يكتشف بسهولة، جملة من الأخطاء الجوهرية التي ارتكبتها الأحزاب السياسية في العراق، وهي تتحرك وتنشط في تأسيس وإدامة العملية السياسية منذ ما يقرب من عشر سنوات مضت، وقد أدت تلك الأخطاء – ولا تزال- إلى خلق أرضية سياسية هشة، تشبة – مجازا- الرمال المتحركة التي يمكن أن تبتلع من يتحرك فوقها في أية لحظة، ولعل العقبة الكأداء التي لا تزال قائمة حتى الآن، تكمن في كون هذه الأحزاب منشغلة بمصالحها وصراعاتها، وغافلة أو متغافلة بصورة شبه كلية، عن النتائج الكارثية التي يمكن أن تحدث كنتيجة حتمية لإهمال البناء السليم للقاعدة المتينة التي تتحرك في إطارها السياسة الوطنية.

بكلمة أوضح، لقد شاركت معظم الأحزاب السياسية في العراق بارتكاب خطأ استراتيجي، يتمثل في عدم التعاون المخلص والبنّاء بين الكتل والأحزاب والشخصيات المستقلة، لإنشاء قاعدة سياسية وطنية قوية تحتضن الحراك السياسي العراقي بكل تناقضاته الناتجة عن التنوع المجتمعي الذي يتميز به شعب العراق، وبهذا أصبحت هذه الأرضية أو القاعدة رهنا بالحسابات الإقليمية والدولية في كثير من الأحيان، لهذا نلاحظ ضعف أو غياب القرار السياسي الوطني المستقل في كثير من الحالات، خاصة في ما يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية قبل سنوات أو غيرها من المواقف الحرجة، ناهيك عن الصراعات والتوافقات التي طبعتْ غالبا بتدخل دول الجوار أو التدخل الأمريكي، من أجل تحقيق صيغ متوازنة تحاول أن تحد من حالات الانهيار التي قد تتعرض لها العملية السياسية في أية لحظة.

العملية السياسية تتعثر بسبب اخطاء الاحزاب

لذلك كان على الأحزاب العراقية منذ البداية أن تعي أهمية الاستقلال السياسي، وأن تتعاون جميعا في ما بينها بغض النظر عن الاختلافات في الآراء أو المسارات أو الرؤى، لبناء القاعدة الأساسية الوطنية المتينة التي تتحرك فيها جميع الأنشطة السياسية، تلاقيا أو تباعدا، لكي يبقى القرار السياسي عراقيا خالصا، أما الصورة الآن فهي تبدو هشة تماما، ولو لا الموازنات التي تصنعها الدول الإقليمية لمعالجة الوضع السياسي في العراق، لانهارت العملية السياسية منذ وقت ليس بالقريب، لأن الصراعات التي جرت ولا تزال جارية بين السياسيين العراقيين، تؤكد أنهم لم يعطوا الأهمية اللازمة للقرار السياسي الوطني المستقل، ولم يشغلوا أنفسهم بالبناء الصحيح للتحرك السياسي، والسبب كما هو معروف، الانشغال بالمنافع الآنية كالمناصب والأموال والجاه وما إلى ذلك، في حين تتخلى الأحزاب ومعظم السياسيين المشتغلين في الحقل السياسي عن المهمة الأولى التي تقع على عاتقهم، وهي صيانة القرار السياسي المستقل من خلال دعم استقلالية العراق، بغض النظر عن الاختلافات التي تحصل بين الكتل والأحزاب وسواها، وهي التي تمثل ظاهرة صحية تؤكد النهج الديمقراطي، طالما بقيت معالجات الاختلاف تتحرك في الإطار السلمي.

فهل فات الأوان الآن، أم لا تزال هناك فرص للأحزاب كي تتحرك بالاتجاه المطلوب؟ وقبل الإجابة لابد أن نؤكد أن الوقائع السياسية الساخنة التي تحدث حاليا على الأرض، تشي بدلائل ومظاهر تنطوي على خطورة واضحة، فقد تصاعدت وتيرة الصراع بين الكتل الرئيسة في العملية السياسية، وهو حراك غاية في الأهمية والصحة، لو أنه يحدث على أرض سياسية عراقية قوية ومستقلة، لكننا يمكن أن نلاحظ بوضوح تشتت القوى السياسية وارتباطاتها بهذه الدولة الإقليمية أو تلك، حيث تتطلع لدعمها وإسنادها على حساب الطرف الآخر، وهكذا يبدو هامش الاستقلال السياسي الحزبي ضئيلا إن لم يكن منعدما تماما، ولغرض تلافي هذه الحالة السياسية المرضية الخطرة، إذ لم يفت أوان التصحيح، يمكن للأحزاب العراقية الوطنية أن تقوم بما يأتي:

- توسيع المشاركة الشعبية وإعطاء الجماهير دورها وفرصتها الحقيقية في صنع الاحداث.
- تقوية البنى الأساسية للأحزاب، وترك التجمعات الصغيرة ذات الطابع المنفعي السريع.
- التشجيع على المشاركة السياسية وتوسيعها.
- الابتعاد عن التشنج والتطرف والاستخدام الخاطئ للتصريحات والإعلام معا.
- مد جسور الثقة المتبادلة بين جميع الأحزاب، والإيمان القطعي بأن استقلال العراق هو الهدف الأعظم.
-أن تتنبّه جميع القوى السياسية إلى أهمية صنع الأرضية السياسية الوطنية المستقلة، والإيمان بأنها الحل الوحيد الضامن لعدم انهيار العملية السياسية برمتها.

تواقيع بالمالج والدّم

قيس قاسم العجرش

اللجوء إلى الدم في التواقيع لأغراض "التواصل السياسي" الورقي وفي توثيق تأكيدات الأتباع للمتبوعين يثبت بوضوح أن مانحي الدم للورقة مستعدون فقط لمنحه في هذا النطاق "على الورق" ولاغير. التأكيد "بالدم" يبدو أنه ينفي أكثر مما يؤكد. وهو يشير بصراحة إلى أن مانحيه لم تعد كلمتهم تكفي أو حتى تواقيعهم كي تؤكد ما يقولونه ،فهم بحاجة إلى استظهار تقليعة جديدة كي يظن المتبوع أن هؤلاء لن يكذبوا كما فعلوا في السابق وإلا ما الحاجة إلى الدم هذه المرة؟.

أليس هو تأكيد في مقام لم تنفع فيه التأكيدات السابقة؟. لكن حزمة التدليس وتغيير الثياب السياسية تسرّبت إلى كل شيء ولوّثت كل شيء مثل كيروسين ناضح ، حتى من يبدو أنه أخلص الأتباع لأكثر المتبوعين طلباً واشتراطا للإخلاص من تابعيه، حتى بين هذين ما عادت وسائل التواصل الإنساني المعتادة كافية والتي عادة ما تكون اللغة وسيطها. فقط لغة الدم هي التي ستحمل الوثوق هذه المرة. هكذا قال الموقّعون عليه. مفارقة النفي أنه يكون في بعض الأحيان أفضل تثبيتاً ألف مرة من جمهرة براهين الإثبات. نفي واحد ثم ينفضح كل الزغل والخوف الذي يحاول أن يخفيه "النافي" خلف تأكيداته المتكررة،كالذي يحلف مراراً وتكراراً في بيع يوميي رخيص، كلما أثخن أسماع الزبون في حلفانه تسرب الشك إلى قلب الزبون و"جيبه" فازداد تمسكاً بنقوده التي ستهدر مع هذا البائع كثير الحلفان.

لكن هذه البضائع السيميائية في الدلالة والقاصرة عن التواكب مع اللحظة النفسية العراقية والمفرطة في عطشها قد تجاوزها سوق المواطن العراقي المزاجي جداً والحساس جداً تجاه تعمّد تغيير وسائل الإيصال للرسائل. واقع الحال أنه يتعامل معها،لفرط حساسيته،على أنها محاولة نصب جديدة.

شهدتُ قبل أيام مشهد مقهى بغدادي يضم عشرات المتهكمين في لحظة عراقية واحدة تجاه ما كان يعرضه التلفزيون الحكومي من اهتمام عبر(الطاسة والمالج) بأعلى المستويات لأكبر مشروع سكني عرفته "أَذان" الناس. لم يتهكّم الحاضرون ويسخروا من المشروع ووجوده الجدلي قدر سخريتهم من فشل الرسالة ذاتها وتهافت الأسلوب وعتق المضمون.

النقمة الساخرة توجهت بين جمع الجالسين إلى نوعية الخطاب الذي حملته لحظة التواصل وهي تمدح وتقدح بالمشروع الذي لم ير النور أو حتى الظلام لأنه غير موجود. ظن مرسل الخطاب لحظتها أنه قد استوفى بمتطلبات "اللغة" التي يخاطب بها الناس ..ظن أنه من صنف الإثم المتعثر حصراً. لحظة الواقع وعين اليقين في هذا المشهد كان هو المقهى البائس ومحيطه المترب وشارعه المتخسّف والمولد الكهربائي الذي "يسطر" الجالسين،كان هذا فرط الواقع الذي هيمن وطغى ومحا معاني صورة الطاسة والمالج التي افترض حاملها أنه أقنع الناس ومن ثم صدقه بأنّ هنالك مسكناً لكل مواطن، بالضبط مثلما هيمنت ذات روح السخرية المألومة على الرد الجوابي في المقهى وبالضبط كما تعاملت أسماع الناس مع المؤكدين بالروح وبالدم لمواقفهم السياسية.

الدم والمالج رسائل صار من الصعب على "تحديثات" الزمن العراقي الأغبر أن يبلعهما بسهولة، هو بحاجة إلى بلل الريق أولاً قبل أن يصدّق أي شيء.

لكنها محاولة طفولية أولى ..عليكم بغيرها وتجاوزوا الورقة الملكوعة والطاسة الإسمنتية إلى ما هو أفضل.